

ما يُنشر في هذه الصفحة يعبر عن رأي كاتبه وليس بالضرورة عن رأي الصحيفة

## هل تحمي الشرعية الدولية الشرق الأوسط من وطأة العقوبات الأميركية؟



والثقافية التي تؤكد على حق الشعوب بإقامة هذه العلاقات والاستفادة منها وعدم مشروعية الحصار الاقتصادي، وهذا ما يؤكد عدم مشروعية العقوبات الأحادية الجانب التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران، كل ذلك بغض النظر عن الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين البلدين.

وقد أكدت الأمم المتحدة، على لسان إدريس الجزائري، المدير التنفيذي لمكتب حقوق الإنسان في جنيف التابع للأمم المتحدة، إن العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة مجدداً ضد إيران، غير قانونية، كونها تدمر الاقتصاد الإيراني وتؤثر سلباً على حياة المدنيين هناك، حيث لا يمكن ذلك إلا وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، ويقرر من مجلس الأمن الدولي. أضف إلى ما تقدم، أن محكمة العدل الدولية أصدرت قراراً تطالب فيه واشنطن بتحييد السلع الإنسانية من العقوبات على إيران، ويُعدّ هذه القرار ملزماً في القانون الدولي ولا يمكن الطعن فيه.

### المتطلبات الدولية أمام التصرفات الأميركية

أمام هذه الاختراقات الأميركية الواضحة لقواعد القانون الدولي، والخروج عن الشرعية الدولية، فإن من المتوقع على الأمم المتحدة والدول الأوروبية، عدم السير في هذه المخالفات، والعمل قدر الإمكان على المحافظة على الاتفاق، وبالتالي عدم القبول بمحاصرة طهران، خاصة أن الدول الأوروبية أكدت عقب انسحاب الرئيس الأميركي من الاتفاق وفرضه للعقوبات، أن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي يؤيد الاتفاق النووي ما زال «إطاراً قانونياً دولياً ملزماً لحل النزاع». وأمام التصريح الأوروبي بأنونية الاتفاق والزاميته فإنه يتوجب على هذه الدول العمل لعدم انهيار الاتفاق والسعي لإبقاء العلاقات الاقتصادية مع طهران.

لقد وجد الأوروبيون أن واشنطن تعمل كشرطي اقتصادي للعالم، وهذا ما يخالف أسس العلاقات الدولية الاقتصادية، وذلك من أجل فرض سياساتها وتحقيق مصالحها، وبالتالي أمام ذلك بات من الضروري على هذه الدول أن تسعى للحد قدر الإمكان من التأثير الأميركي على علاقاتها مع الدول الأخرى خاصة أنها تترك مدى انتهاك واشنطن للقانون الدولي، وبالتالي لا يمكن للدول الأوروبية المشاركة في انتهاك الاتفاقية النووية الصادرة عبر قرار مجلس الأمن الدولي، فانتهاك هذا القرار والخروج من الاتفاق سيؤدي إلى سقوط الخيار الدبلوماسي كحل للخلافات السياسية والنزاعات الدولية.

ما تقدم يجعل الدول الأوروبية أمام خيار ضروري لا غنى عنه هو عدم الخروج من الاتفاق، لمنع تضامم التوترات التي قد تؤدي إلى عمل عسكري معين في منطقة الشرق الأوسط، يهدد السلم والأمن الدوليين، وإلا فإن عدم تفعيل أداة «انتسكس» للتبادل المالي بين أوروبا وإيران والإبقاء على الاتفاق، سيؤدي إلى زيادة التوتر الإقليمي، حيث يجر الأميركي بتصرفاته الخارجية عن سياق الشرعية الدولية للمنطقة والعالم إلى حافة الهاوية، لذلك تسعى المساعي الأوروبية ضرورية، للحفاظ على صورة القانون الدولي، وعدم السماح للسياسة الدولية التي تنتهجها واشنطن بنسف قواعده كلياً.

علي ابراهيم مطر

## اعتداءات الإحتلال على الأماكن الدينية في القدس ١٠٠!



تتزايد الاعتداءات الإسرائيلية على الممتلكات والأماكن الدينية المقدسة الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس، وذلك لصالح جمعيات استيطانية تعمل على تقييد الحضارة التاريخية والرمز الديني لها، ودمغها بمعالم مزورة استيائية، والهدف محو معالم المدينة المقدسة التاريخية بكل ما فيها من أبنية تدل على قيمتها المعنوية للشعب الفلسطيني، التي تؤكد حقه في الأرض والهوية والوجود على هذه الأرض.

شاعرهم فيها، فالعديد منها ضمن قائمة التراث العالمي المعرض للخطر، مما يضع منظمة «اليونسكو» أما مسؤوليتها في مطالبة الإحتلال بكف ممارساته ضد الأماكن الدينية المقدسة، وفرض عقوبات حقيقية عليه من المجتمع الدولي، إن كان حقا يئنسذ الحقوق والعدالة.

على الجانب الفلسطيني توفير الحماية الدائمة، لكل معلم ديني وحضاري في فلسطين، يعبر عن الهوية والتاريخ والوجود الأصيل للشعب الفلسطيني، وفرض عقوبات على كل من تسول له نفسه، بالتفريط بأي معلم ديني وتاريخي وحضاري لصالح الإحتلال عليها أو إقحامها عنوة وممارسة

مستوطنية، فالإحتلال يحارب الوجود الفلسطيني بكل الوسائل، وأهمها حرب الثقافة والهوية وتاريخ الوجود في فلسطين، مما يجعله يمنهج حربه على الأماكن الدينية والتراثية، محاولة لتعريف هوية وجودية له في فلسطين على حساب الوجود الفلسطيني.

القدس ستبقى مدينة حضارية عربية إسلامية، بما تحوي أيضا من معالم دينية مسيحية، تعبر عن حقيقة التعايش الإنساني في تلك المدينة، رغم ما تم تقييده من قبل الإحتلال لكثير من الأحياء والمعالم، محاولة لتغييبها وطمس معالمها الأصلية.

آمال أبو خديجة

## مستقبل العرب وصفقة القرن بعد فشل نتياهو



يمكن للمتابع للتقارير الاقتصادية أن يلحظ جيداً تراجع مؤشرات الاقتصاد الصهيوني من حيث معدلات النمو وكذلك نمو الناتج المحلي وانخفاض معدلات الصادرات ونمو الواردات. منظمات اقتصادية كبرى خفضت توقعاتها لنمو الاقتصاد الصهيوني في الأعوام القادمة، وفق تقارير متاحة لمن يريد الاطلاع على التفاصيل.

المهم على هذا الصعيد هو التراجع لدى العدو على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، حيث تزداد القيم الاستهلاكية على حساب الانتاج، ناهيك عن اتساع الفجوات بين الطبقات على غرار الاقتصادات العربية الفاشلة.

يشير هذا التراجع مضافاً الى الأزمة السياسية الصهيونية غير المسبوقة - والتي يتجلى أحد مظاهرها باللجوء لانتخابات جديدة للكنيست بعد اسابيع من تشكيكه بسبب الفشل في التوافق على حكومة - الى أننا أمام وضع غير مسبوق للكيان منذ نشأته، خلاصته ان الكيان في أزمة وجودية حقيقية.

والإدارة الأمريكية ليست في وضع أفضل، فصورتها الدولية سياسياً واقتصادياً في تراجع، وعندما تكون أمريكا هي الداعم والساند للعدو الصهيوني، فإننا أمام أزمة مركبة للعدو.

يعتمد العدو ومن ورائه أمريكا على السلاح والتلويح بالحرب، وبقليل من التمعن، يمكن معرفة أن حرباً دون اقتصاد ودون سياسة، هي مزيد من النزف وانحدار طوعي سريع الى الهاوية.

وتعتمد المقاربة الأمريكية في نسختها الضجة في عهد ترامب على أن يدفع الآخرون بالنيابة عن أمريكا وأن تتصل أمريكا من الالتزامات التي يمكن بقدر الإمكان توفير بدائل لها، مثل التزاماتها تجاه تمويل الأورنوا، ورمي الكرة في ملعب الخليج الفارسي لسد النقص وعدم وصول الأمور للانهايار تحديداً في غزة، وكذلك عبر نشر قوات عسكرية للتهويل واستخدام الفزاعات والاعتماد على الانفاق الخليجي عليها، ناهيك عن الابتزاز تحت دعوى الحماية، وبيع الأسلحة تحت دعوى التهديدات وغير ذلك من الابتزاز المكشوف.

وفي أجواء كهذه، تقشل فيها أمريكا في هزيمة محور المقاومة، ليس أمام العدو - الصهيوني الأمريكي إلا محاولة إضعاف عدوه المقاوم عبر الحصار ومحاولات العزل والإفصال، وهو هنا لا يستطيع هزيمته وإنما أقصى طموحه هو إعاقة تقدمه وتنامي قوته وانتشاره، تفهم المقاومة جيداً التوازنات، وتعلم قوتها الذاتية وحجم قوة العدو الحقيقية وما طرأ عليها وبالتالي ما طرأ على التوازنات، بينما لا يفهم المغيبون من ذوي الأحقاد هذه التوازنات وبالتالي يستمرون في غيهم معرضين أنفسهم لمزيد من الابتزاز والنزيف.

في أجواء كهذه لا زال الترويج قائماً لصفقة القرن المزعومة، والتي اتفق كل المحللين من ذوي الموضوعية والرصانة، على أنها غير قابلة للتطبيق إذا كان قوامها فرض حل أحادي فوقي يعتمد على

شراء الثوابت بالرشاوى الاقتصادية.

ربما تكون الشائعات أكثر من الحقائق في ما تسرب عن الصفقة، وربما تكون البنوات الاختبار وجس النبض أشد وقعا مما تم صياغته بالفعل في بنوده، بل وربما تكون الصفقة ذاتها بائنة ككبرية للاختبار، ولكن الراسخ هو أن تسويات تتجاهل الحقوق وتبني على تجاهل المقاومة وإخضاعها، هي محض أوهام حتى لو كان العدو الوضع - امريكي في قمة قوته، فما بالنا وهو بهذه الأوضاع المترجعة؟

باختصار شديد، لن تعلن صفقة في ظل غياب حكومة صهيونية، وفي ظل غموض محيط بمستقبل نتياهو، وإذا شكلت حكومة نتياهو واستقرت في نوفمبر القادم، فلن تعقد صفقة قبل بدء الانتخابات التمهيدية في شباط/ فبراير القادم والتي تسبق الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر ٢٠٢٠.

هذا اذا كانت هناك صفقة حقيقية، أما اذا كانت الصفقة اعلامية - نفسية، فإنه سيتم اعلانها لأغراض انتخابية وتكون بمثابة اعلان موقف لا خطة قابلة للتنفيذ.

هذا التلاعب بالضفة يعكس ضعفاً عربياً بانساً، مفاده ان القضية المركزية للعرب، أصبحت لعبة انتخابية أمريكية وصهيونية لجذب اليمين المتشدد واستقطاب أصواته، مع تجاهل واحتقار أي رأي عام عربي بل ودولي، بسبب غياب النقل العربي والتماهي والاستسلام التام واقتقاد أوراق القوة.

وكيف لا يفترق العرب أوراق القوة، وهم يحاربون ورقة القوة الوحيدة وهي المقاومة، ويحاصرونها ويشوهونها؟

المحصلة هي المزيد من التشدد الأمريكي والصهيوني دون توقع حلول، ودون استعجال حلول، ما دام الخليجيون مستمرون في دفع الأموال، مع محاولة إبقاء الحصار على محور المقاومة والرهان على الوقت، ومحاولة ضبط الأوضاع على حافة الهاوية.

والحل لاقتاد ثوابت القضية هو استمرار تبني خيار المقاومة، لأن هذا الخيار هو الذي يجعل بتدهور اوضاع العدو وجعل الرهان على الوقت مصلحة للمقاومة وخسارة للعدو، ولو كان هناك حد أدنى من الوعي لدى النظام العربي الرسمي، لفقهوا أن مصطلحتهم مع المقاومة وأنها تحميهم من الذلة والاستنزاف.

إيهاب شوقي

## ما هو التغيير الاستراتيجي الذي أفرزته الحرب على اليمن؟



فقد وجدوا أنفسهم يفرقون في مستنقع من الخسائر في العديد والعتاد، وقد ضربت معنوياتهم ومكانتهم الإقليمية والدولية، وهم اليوم يصرخون مستنجدين لحمايتهم من صواريخ «التمتردين» الباليستية ومن طائراتهم المسيرة.

ثالثاً: مواجهة واسعة في القدرات والأسلحة النوعية، وقد تكون هذه الناحية هي الأكثر غرابة في هذه الحرب، إذ استطاعت وحدات الجيش واللجان الشعبية، رغم الحصار والامكانيات المتواضعة أصلاً، تطوير وتحديث أسلحة وقدرات نوعية ذات طابع استراتيجي، حيث نجد اليوم كماً تقاطع ومواقع دول العدوان القريبة والبعيدة مستهدفة أو تحت مرمى الصواريخ الباليستية اليمنية، أو في متناول الطائرات المسيرة التي تجوب أجواء تلك الدول المعتدية بكل فعالية وقدرة، متجاوزة أحدث منظومات الدفاع الجوي العالمية.

نتيجة توسيع المواجهة في القدرات والأسلحة النوعية لم تعد محصورة فقط في ما قدمته تلك القدرات ميدانياً وعسكرياً لمعركة الجيش واللجان الشعبية في هذه الحرب، والتي فرض فيها اليمنيون انتصارهم بشكل واضح لا يسع فيه، بل تعدت هذه النتائج الى وضع اليمن كدولة وشعب في مصاف الدول الاقليمية المقررة، فهي الدولة الوحيدة ربما في المحيط والخليج الفارسي، غير إيران طبعاً، التي تملك الامكانيات البشرية والفنية والعلمية على تصنيع وتطوير وتحديث الأسلحة النوعية، والتي تملك أيضاً ما هو أهم وأغلى من ذلك وهو: خبرة القتال والحرب والمواجهة والصمود والدفاع.

وأخيراً، بعد هذا المسار الذي فرضته وحدات الجيش واللجان وانصار الله في هذه الحرب القاسية، لن تكون اليمن بعد اليوم تلك الدولة الهامشية كما كان يريدتها حكامها الممرتهنون للمحيط وللخارج، واليوم، وبمعزل عن فترة امتداد هذه الحرب التي لا بد من أن تنتهي، لان التمردين الثاقمين بها شارفاً على الاستسلام والانهايار، فإن اليمن سيكون تلك الدولة القوية الفاعلة التي يُحسب حسابها.

شارل ابي نادر

من خلال الصمود اللافت على كافة الجبهات، وجموعاً خلال التماسك في الأعمال القتالية، دفاعاً وجموعاً ومناورة مشتركة بين الأثنين، وأيضاً من خلال حسن ادارة الاجراءات والأعمال الأهلية الداعمة أو المساندة للأعمال القتالية، الأمر الذي كان يعول عليه العدوان

في متابعة لعمليات المواجهة التي تجري حالياً بين الجيش واللجان الشعبية ووحدات انصار الله اليمنية من جهة، وبين تحالف العدوان على اليمن من جهة أخرى، نستطيع أن نستنتج من الناحية العسكرية والميدانية، أن هناك تغييراً مفصلياً في المعادلات المعرفية لتاريخياً، لناحية مستوى وطبيعة الحروب والقتال وعمليات المواجهة النواحية أو عمليات مساندة ودعم القتال، فرصتة الوحدات اليمنية المذكورة خلال كافة مراحل هذه الحرب.

نستطيع أن نلمس ونستنتج التغيير المفصلي الذي أفرزته الحرب، من خلال متابعة بعض تفاصيل وحيثيات المواجهة التي قادتها وحدات الجيش واللجان الشعبية، واستطاعت أن تفرض على دول تحالف العدوان الاقليمي، وداعميهم الغربيين، رغم امكانياتها المتواضعة، مواجهة واسعة ذات طابع استراتيجي، وذلك على الشكل التالي:

أولاً: مواجهة واسعة لناحية المساحة الجغرافية، لأنها تجري على محيط يتجاوز الألف كلم من الجبهات المباشرة، داخل اليمن أو على حدوده الشمالية والشمالية الغربية، وذلك بعد أن وسعت الوحدات اليمنية المذكورة دائرة القتال الى أغلب المحافظات وسط وجنوب وشرقاً، والأهم من ذلك كان في نقل المعركة الى الجبهود الشمالية والشمالية الشرقية مع السعودية، بحيث أجبرت الأخيرة على زج وإشراك كافة وحداتها الحدودية، إضافة الى العدد الكبير من الممرتزة، وإدخال العدد الأكبر من الوحدات المنتدبة أصلاً في العمق والشمال السعودي.

بالإضافة الى توسيع المواجهة في المكان على المستوى الاستراتيجي، هناك ايجابيات على الصعيد الميداني، تمثلت بإجبار المملكة على الانخراط الكامل عسكرياً وميدانياً في الحرب بعد أن كانت تريد إعطاءها بُعداً يمينا داخلياً أو أهلياً محلياً، وبعد أن كانت تريدتها موضعية خارجية بعيدة عن أراضيها، رأت نفسها متغمسة بالكلية في تداعياتها من كافة النواحي العسكرية والداخلية والعسكرية والمالية والدولية.

ثانياً: مواجهة واسعة لناحية المدة الزمنية بعد أن دخلت الحرب عامها الخامس، وهذا المسار الطويل من الوقت، فرضته أيضاً وحدات الجيش واللجان الشعبية، منتظراً استسلام المقاتلين من جيش ولجان أمام ضغوط المجتمع اليمني المدني، خاصة بعد تعمد العدوان فرض حصار خانق، كسلاح أساسي مرادف للحرب العسكرية وللتدمير وللأستهداف الممنهج لكافة مرافق الحياة العامة والخاصة.

نتيجة توسيع المواجهة لناحية المدة الزمنية ظهرت من خلال تزايد وتراكم الضغوط الداخلية والدولية على دول العدوان من جراء إطالة مدة الحرب والمواجهة، خاصة على السعودية. فبعد أن كانت الدول المعتدية تريد حرباً خاطفة وسريعة، بقصد إبعاد وحداتها عن الاستنزاف وأظهارها كعحدات قوية وقادرة ومتفوقة عسكرياً، ويهدف حسم وإنهاء «التمرد» اليمني كما درجوا على توصيفه، رغم أن التوصيف لا يناسبهم عملياً كون «التمردين» همزوا تحالفاً واسعاً من الدول القادرة،

في متابعة لعمليات المواجهة التي تجري حالياً بين الجيش واللجان الشعبية ووحدات انصار الله اليمنية من جهة، وبين تحالف العدوان على اليمن من جهة أخرى، نستطيع أن نستنتج من الناحية العسكرية والميدانية، أن هناك تغييراً مفصلياً في المعادلات المعرفية لتاريخياً، لناحية مستوى وطبيعة الحروب والقتال وعمليات المواجهة النواحية أو عمليات مساندة ودعم القتال، فرصتة الوحدات اليمنية المذكورة خلال كافة مراحل هذه الحرب.

نستطيع أن نلمس ونستنتج التغيير المفصلي الذي أفرزته الحرب، من خلال متابعة بعض تفاصيل وحيثيات المواجهة التي قادتها وحدات الجيش واللجان الشعبية، واستطاعت أن تفرض على دول تحالف العدوان الاقليمي، وداعميهم الغربيين، رغم امكانياتها المتواضعة، مواجهة واسعة ذات طابع استراتيجي، وذلك على الشكل التالي:

أولاً: مواجهة واسعة لناحية المساحة الجغرافية، لأنها تجري على محيط يتجاوز الألف كلم من الجبهات المباشرة، داخل اليمن أو على حدوده الشمالية والشمالية الغربية، وذلك بعد أن وسعت الوحدات اليمنية المذكورة دائرة القتال الى أغلب المحافظات وسط وجنوب وشرقاً، والأهم من ذلك كان في نقل المعركة الى الجبهود الشمالية والشمالية الشرقية مع السعودية، بحيث أجبرت الأخيرة على زج وإشراك كافة وحداتها الحدودية، إضافة الى العدد الكبير من الممرتزة، وإدخال العدد الأكبر من الوحدات المنتدبة أصلاً في العمق والشمال السعودي.

بالإضافة الى توسيع المواجهة في المكان على المستوى الاستراتيجي، هناك ايجابيات على الصعيد الميداني، تمثلت بإجبار المملكة على الانخراط الكامل عسكرياً وميدانياً في الحرب بعد أن كانت تريد إعطاءها بُعداً يمينا داخلياً أو أهلياً محلياً، وبعد أن كانت تريدتها موضعية خارجية بعيدة عن أراضيها، رأت نفسها متغمسة بالكلية في تداعياتها من كافة النواحي العسكرية والداخلية والعسكرية والمالية والدولية.

ثانياً: مواجهة واسعة لناحية المدة الزمنية بعد أن دخلت الحرب عامها الخامس، وهذا المسار الطويل من الوقت، فرضته أيضاً وحدات الجيش واللجان الشعبية،